

Distr.: General
10 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٦ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير الموجز للاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني
بالمهجرة والتنمية، الذي عقد في بروكسل من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وبرزت فكرة إنشاء المنتدى العالمي المعني بالمهجرة والتنمية باقتراح من الأمين العام
للأمم المتحدة ومثله الخاص المعني بالمهجرة خلال حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن
المهجرة الدولية والتنمية الذي جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ونظمت حكومة بليجيكا
الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالمهجرة والتنمية بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين
العام للأمم المتحدة المعني بالمهجرة وفريق مفتوح باب العضوية مؤلف من دول أعضاء في
الأمم المتحدة.

وخلال الاجتماع الحكومي الذي عقد يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، شارك
أكثر من ٨٠٠ مندوب من ١٥٦ دولة عضوا في الأمم المتحدة وأكثر من ٢٠ منظمة دولية،
فضلا عن المفوضية الأوروبية ودولة لها مركز المراقب في جلسيتين عامتين و ١٢ جلسة مائدة
مستديرة عقدت بموازاة الجلسيتين العامتين وتناولت مسائل محددة. وقد أنشأت إدارة الشؤون
الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة سوقا إلكترونيا لتمكين البلدان من
”تسويق“ احتياجاتها في مجال المهجرة/التنمية وإيجاد شركاء لتلبية تلك الاحتياجات.



وحضر نحو ٢٠٠ مشارك من المجتمع المدني، يوم المجتمع المدني الذي نظمته مؤسسة الملك بودوان في ٩ تموز/يوليه.

واستخلص من المحادثات التفاعلية التي أجريت خلال الاجتماع الحكومي عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي أفضت إلى تحديد إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لكي تنظر فيها الحكومات.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) يوهان فريبكه

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

الاجتماع الأول

بروكسل، من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧



تقرير موجز*

* أعد الفريق العامل الذي أنشأته الحكومة البلجيكية هذا التقرير في سياق الأعمال التحضيرية للاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. وتورد هذه الوثيقة المناقشات التي أجريت خلال الاجتماع الأول للمنتدى والأنشطة المتصلة به. وهي لا تعكس بالضرورة آراء منظمي المنتدى أو الحكومات أو المنظمات التي شاركت في الاجتماع. وبالنظر إلى أن المنتدى يُعد عملية غير رسمية وغير ملزمة، فإن هذه الوثيقة لا تستوجب أي التزام من جانب الأطراف التي شاركت في مناقشات المنتدى. ويستلزم الاستنساخ الكامل أو الجزئي لهذه الوثيقة ذكر المصدر.

١ - موجز

أنشئ المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية كمحفل لمناقشة المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية على نحو منهجي وشامل. وظهرت فكرة إنشاء المنتدى باقتراح من الأمين العام للأمم المتحدة ومثله الخاص المعني بالهجرة الدولية والتنمية خلال حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد أعربت العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن رغبتها في أن يكون المنتدى غير رسمي تكون المشاركة فيه طوعية تتولى إدارته الحكومات وأن يعمل بصورة صريحة وشفافة دون أن تنشأ عنه أي نتائج متفاوض عليها أو قرارات معيارية.

وعُقد الاجتماع الأول للمنتدى بمبادرة من الحكومة البلجيكية التي تولت الإعداد له وتنظيمه بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وكذا مع فريق مفتوح باب العضوية مؤلف من دول أعضاء في الأمم المتحدة يعرف باسم "أصدقاء المنتدى". وعُقد هذا الاجتماع في بروكسل في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وكان الهدف المتوخى منه تعزيز جولات الحوار والشراكات من أجل تعميق فهم الفرص والتحديات التي تمثلها الهجرة بالنسبة لتحقيق التنمية والعكس بالعكس، وكذا تحديد وسائل عملية وذات منحنى تنفيذي من أجل معالجة تلك الفرص والتحديات وتفعيلها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وتحقيقاً لهذا الهدف، ضم الاجتماع حكومات دولية وجهات ذات خبرة.

ولكي تحقق هذه العملية نتائج مثمرة في غضون مهلة قصيرة مدتها ٩ أشهر، شكلت الحكومة البلجيكية فريقاً عاملاً دولياً (فرقة عمل) برئاسة السفيرة ريجين دو كليرك التي كلفت بالتنظيم العام للاجتماع وتنسيقه. وعلى الرغم من أن بلجيكا قدمت القسط الأوفر من الموارد المالية اللازمة، قدم عدد من الحكومات والشركاء الدوليين موارد إضافية بشرية ومالية من أجل تكملة الموارد المحلية. وقد تمت إدارة جميع هذه الموارد بموجب القواعد والأنظمة المطبقة على الخدمات العامة البلجيكية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قامت بلجيكا بدراسة استقصائية شملت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحديد المواضيع التي ينبغي تناولها في المنتدى العالمي وطلبت إليها تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى تكون مسؤولة عن التنسيق الوطني والاتساق السياسي. وقد استجاب لهذا النداء ما عدده مائة وثلاثة وعشرون بلداً قام كل منها بتعيين جهة تنسيق. واضطلعت جهات التنسيق هذه بدور حاسم في عملية المنتدى العالمي.

واتبعت بلجيكا طريقة عمل تقوم على أساس التعاون الوثيق مع جهات التنسيق المذكورة والمشاركة الفعالة لتلك التي ترغب منها في العمل المشترك ضمن أفرقة. وتولت فرقة العمل تنظيم عمل هذه الأفرقة والتنسيق فيما بينها وتشكيلها بحيث تضم جهات ذات خبرة في العديد من القطاعات وتمثل جميع المنظورات المتعلقة بالهجرة مع الحفاظ على التوازن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وكان الهدف المتوخى تشجيع تبادل الآراء والمناقشات الصريحة، فضلا عن تمكين الدول من تولي زمام العملية على نطاق واسع. وقد شارك في هذه الأفرقة ثلاثة وأربعون ممثلا وطنيا واثنى عشرة منظمة دولية وسبعة ممثلون عن المجتمع المدني، فضلا عن المفوضية الأوروبية. وأُشرك في هذه العملية العديد من المنظمات الدولية بناء على طلب الحكومات المكلفة بالأعمال التحضيرية للجلسات. وعقدت فرقة العمل والأفرقة الأخرى العديد من الاجتماعات والمداومات الهاتفية من أجل وضع الصيغ النهائية لوثائق العمل والتخطيط لمناقشات جلسات المائدة المستديرة. وتلقى رؤساء الجلسات المساعدة في عملية التحضير فضلا عن عملية المتابعة الوثيقة من أجل ضمان إجراء مناقشات عملية وتحقيق نتائج ملموسة، وتفادي الخطب النظرية الطويلة التي تفتقر إلى تبادل حقيقي للخبرات والأفكار.

ويمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية من هذا الاجتماع الأول ومن عملية

تحضيره:

- أرسى المنتدى العالمي للتنمية والهجرة نهجا جديدا للهجرة من خلال وضع مسألة التنمية في صميم المناقشة المتعلقة بالهجرة؛ ومن خلال توفير إمكانية قلب النموذج المتعلق بالهجرة والتنمية عن طريق تشجيع الهجرة القانونية بوصفها فرصة لا تهديدا للتنمية في بلدان الأصل وبلدان المقصد على حد سواء.
- مهّد الطريق أمام تكوين رؤية شاملة مشتركة على المدى الطويل لمسألة الهجرة، تقوم على أساس الاعتراف بالمزايا المتبادلة التي تتحقق لكل من بلدان الأصل وبلدان المقصد؛ واستعادة الثقة في نظم الهجرة عبر العالم. غير أن اختلاف المصالح والحالات سيحول دائما دون اعتماد حلول موحدة.
- أفسح المجال أمام مقرري السياسات المسؤولين عن قضايا الهجرة والتنمية من أجل أن يحقق كل منهم أهدافه بصورة أكثر فعالية من خلال الاعتراف بمنافع وأخطار الهجرة بالنسبة للفقراء والبلدان النامية ومعالجتها.

- أثبت أن تقاسم المسؤوليات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كفيلاً بتعزيز مساهمة المهجرة في تحقيق التنمية، والعكس بالعكس؛ وأن التنمية يمكن أن تؤدي إلى هجرة تتم على سبيل الاختيار وليس من باب الضرورة.
- اقترح وضع خطة لتبادل الخبرات والابتكارات والممارسات الجيدة ولتحديد السبل العملية لضمان المساهمة الإيجابية للهجرة القانونية في تحقيق التنمية (انظر تقارير جلسات المائدة المستديرة).
- أوجد، من خلال مراكز التنسيق الوطنية، وسيلة لتحقيق مزيد من الاتساق ووضع نهج أشمل إزاء المهجرة والتنمية والسياسات الأخرى على الصعيد الوطني. وكما أكدت اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، إن ذلك كفيلاً بأن يؤدي إلى تحقيق مزيد من الاتساق في تلك المجالات على المستوى الدولي.
- وخلال التسعة أشهر الأولى من عمل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، تسنى أيضاً وضع إطار هيكلي - سواء على مستوى المضمون أو مسار العمل - يهدف إلى معالجة مسائل المهجرة والتنمية على المستوى العالمي. ويشمل هذا الإطار الأسس اللازمة من أجل كفاءة متابعة فعالة لنتائج الاجتماع الأول والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا الصدد خلال الاجتماع المقبل للمنتدى:
- بدء دراسة استقصائية شاملة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ حددت فيها الحكومات الأولويات المواضيعية التي ينبغي أن يتناولها المنتدى.
- إقامة شبكة عالمية تضم - حتى الآن - أكثر من ١٥٠ جهة تنسيق وطنية تعمل داخل الوزارات والإدارات الحكومية وتقيم الاتصال مع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، إضافة إلى جهات تنسيق معينة داخل المنظمات الدولية.
- إنشاء هيئة أصدقاء المنتدى، وهي هيئة استشارية مفتوح باب العضوية أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعمل كمركز للمعلومات والتشاور لعملية المنتدى العالمي وتقدم المشورة إلى الرئاسة بشأن جدول أعمال كل من اجتماعات المنتدى وهيكله وشكله.
- تشكيل أفرقة تجمع الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي حول مواضيع ذات اهتمام مشترك. وستواصل بعض هذه الأفرقة النظر في هذه المسائل في إطار اجتماعات مقبلة.

- تحديد أساليب العمل لضمان استمرارية المنتدى، بما في ذلك علاقته مع الأمم المتحدة وإنشاء هيكل للدعم (انظر المرفق).

ورحب العديد من المشاركين بالاجتماع الأول للمنتدى العالمي بوصفه علامة فارقة في النقاش الدائر حول الهجرة والتنمية. لكن المشاركين شددوا على أن وضع مسألة التنمية في صميم النقاش حول الهجرة لا ينبغي أن يؤدي إلى تسخير المساعدة الإنمائية لأغراض تنظيم تدفقات الهجرة؛ ولا ينبغي اعتبار الهجرة بديلا عن استراتيجيات التنمية الوطنية، أو التدفقات المالية المتأتية من المهاجرين بدائل عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

ونتوجه بالشكر الخاص للحكومات والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية العديدة، وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي قدمت موارد بشرية أو مالية، ولتلك التي كرست الوقت والموارد لإعداد وثائق العمل والتخطيط للجلسات من أجل كفاءة نجاح هذا الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. ونود أيضا تقديم الشكر لمؤسسة الملك بودوان على حسن تنظيمها للمشاورات مع المجتمع المدني وللممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة على دعمه ومساهماته طوال سير العملية.

تألف الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية من جزأين وثيقي الترابط:

- يوم المجتمع المدني (٩ تموز/يوليه)

بناء على طلب الحكومة البلجيكية، نظمت مؤسسة الملك بودوان في ٩ تموز/يوليه مشاورات بين جهات فاعلة من المجتمع المدني جمعت جنبا إلى جنب أكثر من ٢٠٠ ممثل عن منظمات غير حكومية ومنظمات تعنى بشؤون الشتات والقطاع الخاص وجامعات ونقابات من مختلف أنحاء العالم لمناقشة المسائل المدرجة في جدول أعمال يومي العمل على الصعيد الحكومي. وقُدّم تقرير عن هذا الاجتماع في الجلسة العامة للاجتماع الحكومي^(١).

- الاجتماع الحكومي (١٠ و ١١ تموز/يوليه)

خلال الاجتماع الحكومي الذي عُقد يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه، شارك أكثر من ٨٠٠ مندوب - يمثلون ١٥٦ دولة عضوا في الأمم المتحدة وأكثر من ٢٠ منظمة دولية، فضلا عن المفوضية الأوروبية والكرسي الرسولي - في جلستين عامتين و ١٢ جلسة مائدة مستديرة عقدت بالتزامن معهما وتناولت مسائل محددة ذات صلة بالتنمية رأس المال البشري وإمكانية التنقل في أسواق العمل (اجتماع المائدة المستديرة ١)، والتحويلات المالية وموارد

(١) للحصول على مزيد من المعلومات عن يوم المجتمع المدني، انظر الموقع <http://www.gfmd-civil-society.org>.

الشتات الأخرى (اجتماع المائدة المستديرة ٢)، والاتساق السياسي والمؤسسي (اجتماع المائدة المستديرة ٣)^(١). وقد أعدّ كلُّ جلسة وقدمها أفرقة متطوعة من الحكومات يجمع بينها اهتماماتها المشتركة بالموضوع الذي يجري التطرق إليه وتمثل المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية في العالم على نحو متوازن. وأسفر عن جلسات المائدة المستديرة مقترحات محددة بشأن مشاريع تشمل من بين أنشطة أخرى تشكيل أفرقة عاملة وإعداد دراسات جدوى، سيلازم أن تعمل بها الحكومات الراغبة في ذلك و/أو المنظمات الدولية المعنية وتقديم تقارير عنها إلى الاجتماع المقبل للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

وخلال جلسات المائدة المستديرة، استعرضت المسائل الشاملة المتعلقة بالأسباب الأساسية للهجرة وحقوق الإنسان ونوع الجنس، التي كان بعض الحكومات قد اعتبرها حيوية في نقاش مسألتَي الهجرة والتنمية. وقُدمت بعض التوصيات لمساعدة كل من الحكومات في إدراج هذه المسائل بصورة أفضل في صنع سياساتها العامة في المستقبل.

وحضر الجلسة الافتتاحية كل من ولي العهد البلجيكي الأمير فيليب ممثلاً لجلالة الملك ألبرت الثاني، والسيد غي فيرهوفشتات، رئيس وزراء بلجيكا، وسعادة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون. ورئست الاجتماع المديرية التنفيذية البلجيكية للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، السفيرة ريجين دو كليرك. وشدد رئيس وزراء بلجيكا، السيد غي فيرهوفشتات، في كلمته على أهمية التنمية بالنسبة لوضع سياسات سليمة في مجال الهجرة. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون إلى أن الأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وفرت أساساً لإجراء مناقشات أقل تسيّساً بشأن الهجرة.

وألقى الكلمة الرئيسية سعادة رئيس المفوضية الأوروبية السيد خوسيه مانويل باروسو. وكان من بين المتحدثين سعادة الأمين العام لمفوضية الاتحاد الأفريقي السيد كواوفي أ. ل. جونسون، وسعادة الأمين العام لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ السير جون كابوتين، والرئيس المكسيكي السابق البروفيسور إرنيسستو زيديلو الذي شدد على الروابط القائمة بين المناقشة الجارية في إطار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والنقاشات السياسية الدولية الأوسع نطاقاً بشأن التجارة والتنمية مثلاً، وعلى التبعات المحتملة لفشل جولة الدوحة على الهجرة الدولية.

(٢) للحصول على مزيد من المعلومات عن اجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، انظر الموقع

<http://www.gfmd-fmmd.org>

وفي الجلسة الختامية لاجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، قدم تقارير عن اجتماعات المائدة المستديرة الثلاثة والمسائل الشاملة كل من السيدة باتريشيا ستو توماس، رئيسة بنك التنمية الفلبيني ووزيرة العمل السابقة في الفلبين (اجتماع المائدة المستديرة ١)، وسعادة البروفسور عمر حمادون ديكو، وزير المغتربين الماليين والاندماج الأفريقي، مالي (اجتماع المائدة المستديرة ٢)، والسيد ريتشارد مانينغ، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (اجتماع المائدة المستديرة ٣)، والسيد جوزف دو فيت، مدير مركز تكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية في بلجيكا (المسائل الشاملة). ووصف وزير العمل الفلبيني، سعادة السيد أرتورو د. برون، في بيانه الختامي اجتماع المنتدى بأنه منعطف هام في تاريخ العالم وحث الحكومات على مواصلة العمل بآليات التشاور القائمة والمناقشات غير الرسمية في سبيل قطع تعهدات أكثر حزما وإرساء شراكات وإقامة علاقات تعاون دولي. وأوضحت السفارة ريجين دو كليرك في استنتاجاتها وتوصياتها الختامية كرئيسة للاجتماع كيفية الدفع قدما بإنجازات هذا الاجتماع الأول بطريقة مثمرة ومدروسة.

وعلى هامش هذا الاجتماع الأول للمنتدى والتحضير له، أقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة سوقا إلكترونية للمقترحات من أجل تمكين الدول الأعضاء من "تسويق" احتياجاتها ذات الصلة بالهجرة والتنمية وتدبير شركاء لمساعدتها على تلبية هذه الاحتياجات. وأدى ذلك إلى عقد عدد كبير من اللقاءات بين الأطراف المهمة خلال الاجتماع المعقود في تموز/يوليه، وإلى احتمال تنفيذ مشاريع متابعة. وسيبقى سوق المقترحات جزءا من المنتدى ويُرجح أن يتواصل التعاون بعد اجتماع بروكسل حتى انعقاد اجتماع مانيلا وما بعده.

٢ - يوم المجتمع المدني (٩ تموز/يوليه)

كُرس اليوم الأول من اجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لمناقشات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشأن مسائل الهجرة والتنمية؛ وأسهم في المناقشات الحكومية التي دارت يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه. وحسّد جدول الأعمال إلى حد بعيد جدول أعمال الاجتماع الحكومي (رأس المال البشري وإمكانية التنقل في أسواق العمل، والتحويلات المالية والشبكات، والاتساق السياسي والمؤسسي)، وقد نُظّم في ثماني جلسات.

وجرى التشديد خلال الاجتماع على أنّ الهجرة بحد ذاتها لن تؤدي إلى تحقيق التنمية. إذ تتعذر إزالة العوائق الهيكلية التي تقف في وجه التنمية ما لم تُتخذ، في بلدان الأصل والمقصد، إجراءات حكومية تتسم بالمسؤولية. ودون حصول تغيير أساسي، لن يُكتب

للمهاجرين ومساهماتهم تحقيق ما يمكنهم القيام به كشركاء في مجال تصميم سياسات إنمائية شاملة ومنصفة ودائمة. وتضطلع الجهات الفاعلة غير الحكومية أيضا بدور هام لإحداث هذا التغيير.

وقد أعرب المشاركون عن التزامهم الصريح بمواصلة هذه العملية خلال السنوات المقبلة. وسيسهم تنفيذ المشاريع المشتركة في هذا المجال وإرساء الشراكات العملية الناجمة عن زيادة التعاون التي ستحقق بفضل المنتدى، في إبقاء قضية التنمية البشرية العالمية للمهاجرين في صميم أعمالهم^(٣).

٣ - الاجتماع الحكومي (١٠ و ١١ تموز/يوليه)

تركزت المناقشات في اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية الثلاثة على '١' تنمية رأس المال البشري وإمكانية التنقل في أسواق العمل، و '٢' التحويلات المالية وموارد الشتات الأخرى، و '٣' تعزيز الاتساق المؤسسي والسياسي وتشجيع إقامة الشراكات. وخلال الجلسات، جرى استعراض الجوانب المتعددة لمسائل نوع الجنس وحقوق الإنسان والأسباب الأساسية للهجرة.

ونجم عن تبادل الآراء التفاعلي وضع عدد من التوصيات التي أدت إلى اتخاذ إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وبينما يدخل بعض هذه التوصيات في نطاق السياسة الوطنية ويمكن تنفيذه من جانب واحد، يقتضي بعضها الآخر اتخاذ إجراءات ثنائية أو متعددة الأطراف. وستكون الحكومات مسؤولة عن تنفيذ بعضها على مستويات مختلفة، في حين قد يحتاج بعضها الآخر إلى تنسيق وشراكة مع منظمات دولية أو مع المجتمع المدني.

وسلم المشاركون بأهمية استحداث في آليات مناسبة لدعم الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة من أجل المضي قدما بهذه المبادرات للإفادة منها خلال الاجتماع المقبل للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

ويُقدّم في ما يلي موجز للاستنتاجات والتوصيات الناشئة عن الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وسيُعدّ تقرير كامل عنها ويعمّم في نهاية عام ٢٠٠٧.

(٣) يتوفر التقرير الكامل عن هذا اليوم متاح على الموقع التالي: <http://www.gfmd-civil-society.org>.

٣-١ اجتماع المائدة المستديرة ١: تنمية رأس المال البشري وإمكانية التنقل في أسواق العمل: زيادة الفرص إلى الحد الأقصى وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى

(التنسيق: السيدة إيرينا أوملانبيوك، فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية)

تناول اجتماع المائدة المستديرة ١ مسألة تنمية رأس المال البشري وإمكانية التنقل في أسواق العمل، وكيفية تعزيز الفرص إلى الحد الأقصى وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى بالنسبة للمهاجرين وأسرتهم ومجتمعاتهم الأصلية في إطار السعي لتحقيق هذين الهدفين. وجرى التطرق إلى أربعة مجالات تتلاقى فيها مسألتا الهجرة والتنمية وتبرز فيها نهج سياسية جديدة:

- هجرة ذوي المهارات العالية والخوف من نزوح الأدمغة في البلدان النامية؛
- الهجرة المؤقتة من أجل العمل، وبخاصة هجرة الأشخاص الأقل مهارة؛
- دور القطاع الخاص والوكالات الأخرى غير الحكومية في الهجرة المؤقتة من أجل العمل؛
- أشكال الهجرة الدائرية وتبادل الخبرات.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

تتزايد هجرة ذوي الكفاءات العالية ويُرجَّح أن تستمر في التزايد، وذلك جزئياً بسبب إمكان حصولهم بسهولة أكبر في الخارج على المعلومات وفرص العمل، وبسبب نقص الفرص في وطنهم. ويمكن لحركة المهنيين المؤهلين والمدربين أن تعرّض بلدان الأصل للخطر، وبخاصة إذا لم تكن قد بلغت أفضل مستوياتها الإنمائية. ويُرجَّح هذا الأمر أكثر ما يُرجَّح في القطاعات الهشة مثل الصحة والتعليم. بيد أن الهجرة ليست السبب الوحيد أو الأساسي لضعف نُظم الصحة في البلدان النامية؛ ويُرجَّح أن تحقق السياسات الهادفة إلى تلبية الاحتياجات في مجال المهارات نتائج أفضل إذا كانت مدروسة ومستندة إلى شراكات. ويبرز بعض النهج الجديدة في بلدان الأصل وبلدان المقصد وفيما بين هذه البلدان على حد سواء، وكذلك بين مؤسسات التدريب والتمهين من أجل احتواء نزوح الأدمغة بشكل أفضل وتأمين "كسب" الأدمغة. وتشتمل هذه النهج على سياسات أفضل لتنمية الموارد البشرية ونشرها، وتنمية القطاعات، وتشاطر المهارات، وأنشطة التدريب، وبناء القدرات. لكن يجب تقييم فعالية هذه المبادرات.

ويمكن للهجرة المؤقتة من أجل العمل أن تكون وسيلة مرنة لمواجهة فائض العمل ونقصه في البلدان. ويشكل تأمين الوصول القانوني إلى أسواق عمل متنوعة، وحماية الحقوق

الأساسية للمهاجرين، ولا سيما النساء، والحرص على الطابع المؤقت للهجرة، عناصر أساسية لجني أقصى قدر من الفوائد المتبادلة من هذه الهجرة. وفي غياب نظام متعدد الأطراف فاعل، تبين أن اتخاذ ترتيبات ثنائية يفضي إلى نتائج إيجابية في بعض البلدان، وبخاصة إذا ما استندت إلى عقود موحدة وأمنت للمهاجرين الضمان الاجتماعي. ويمكن أن تعتمد البلدان، فرديا، أطرا مؤسسية وسياسية تسهم في تحقيق أهداف الهجرة المؤقتة. ويمكن أن يساعد اتخاذ بلدان الأصل وبلدان المقصد ترتيبات مشتركة، وخصوصا في ما يتعلق بالمهاجرين الأقل مهارة، على تطبيق القوانين الكفيلة بحماية المهاجرين المؤقتين وتعزيز مساهمتهم بما فيه مصلحة أسرهم ومجتمعاتهم الأصلية. ويلزم معرفة المزيد عن الروابط بين الهجرة المؤقتة من أجل العمل والتنمية، وكيفية التعامل مع المجموعات الكبيرة من العمال المهاجرين غير القانونيين.

وإن الشركاء غير الشركاء الحكوميين، ولا سيما في القطاع الخاص، هم حاليا القوى الدافعة الرئيسية لإمكانية التنقل في أسواق العمل على الصعيد العالمي، غير أن هذه القوى أقل فعالية عندما يتعلق الأمر بكفالة توفير إسهامات في جهود التنمية. ويمكن أن تشكل تكاليف التوظيف والتكاليف الأولية ذات الصلة بالهجرة عناصر مانعة للهجرة وأن تقلص إلى حد بعيد قدرات المهاجرين على استرجاع المبالغ التي أنفقوها للهجرة ومساندة جهود التنمية في بلدانهم الأصل. وقد يؤدي لنقص المعلومات وعدم دقتها أحيانا في ما يتعلق بالفرص المتوافرة والحقوق والواجبات إلى جعل المهاجرين عرضة للتعسف والاستغلال أثناء الهجرة وخلال وجودهم في بلدان الاغتراب. وقليلة هي البرامج المتسقة التي تُشرك بفعالية وانتظام الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وغيرها في الشراكات الكفيلة بضمان هجرة من أجل العمل تكون أكثر سلامة وإنتاجية.

ومن شأن ازدياد أشكال الهجرة الدائرية والعودة الدائمة أن يعزز الصلة بين إمكانية التنقل المؤقت من أجل العمل والاحتياجات على صعيدي المهارات والتنمية في بلد الأصل، وأن يسهم بشكل أفضل في تلبية الاحتياجات على صعيد المهارات في بلد المقصد. إضافة إلى ذلك، يمكن لعودة أو تنقل الكفاءات والمهارات الأخرى للمهاجرين الذين يقعون في المهجر لفترات أطول أن يعزز جهود التنمية في بلدان الأصل. ويمكن لبلدان المقصد أن تسعى، عن طريق إبرام اتفاقات، إلى جعل سياسات الدخول إليها والحصول على رخص العمل فيها أكثر مرونة، مقابل التزام بلدان الأصل بتعزيز الحوافز الكفيلة بعودة المهاجرين وكفاءاتهم إليها، بشكل مؤقت أو دائم، وبمراعاة التدريب المتعدد القطاعات عند قيامها بتخطيط الهجرة من أجل العمل. وبحث بعض البلدان الأوروبية في هذه العلاقة الأشمل القائمة بين التخطيط

للهجرة من أجل العمل والتنمية في إطار التفكير الشامل الحالي للمفوضية الأوروبية في مسألة الشراكات المتعلقة بعملية التنقل في أسواق العمل.

التوصيات والإجراءات المقترحة

◀ الجمع بين السياسات والممارسات السليمة التي سوف تتيح للدول إدارة عملية تنمية الموارد البشرية ونشر تلك الموارد على نحو أفضل في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية، وبخاصة قطاع الصحة، وضمان قيام شراكة فعالة بين بلدان الأصل وبلدان المقصد. كما ينبغي جمع بيانات عن هجرة ذوي الكفاءات وتصنيفها بحسب الجنس. وقد تم الاتفاق خلال الدورة على اتخاذ الإجراءات التالية:

١ - استحداث **مصفوفة للممارسات السليمة** لبلدان الأصل وبلدان المقصد بغية اتخاذ خطوات مشتركة تسهم في استبقاء العاملين في القطاع الطبي من ذوي الكفاءات في مجال التنمية وتدريبهم وإعادة استقطابهم. ويمكن تنفيذ ذلك بالاستناد إلى وثيقة عمل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ومناقشات جلسات المائدة المستديرة، وإحالتها من رؤساء الاجتماع إلى التحالف العالمي للعاملين في مجال الصحة، كي يستند إليه فيما يقوم بع من عمل في هذا الميدان.

٢ - النظر في إمكانية وضع **قواعد التوظيف المراعي للأخلاقيات** على نحو أوسع في قطاع الصحة، وكذلك تبادل الدروس المستخلصة من مدونات السلوك الحالية. وقد بدأ التحالف العالمي للعاملين في مجال الصحة بالفعل بوضع مدونة سلوك عالمية، وسيعلمنا بما توصل إليه من نتائج خلال الاجتماع المقبل للمنتدى العالمي، بالمعني بالهجرة والتنمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨.

◀ يعتبر وجود مؤلف يجمع السياسات والممارسات السليمة عنصراً ضرورياً لكفالة أن تكون هجرة مؤقتة من أجل العمل سالمة ومنظمة، وكذلك لضمان شرعيتها وطابعها المؤقت وما يرتجى منها من مساهمات في التنمية. ويمكن أن يستلهم هذا المؤلف من بعض الممارسات السليمة للشراكة بين البلدان، التي جرى عرضها خلال الدورة وفي وثيقة العمل، ومن بعض الأدوات السياسية "الجاهزة للاستعمال" التي اقترحتها المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال. وبالتالي تم الاتفاق خلال الدورة على اتخاذ الإجراءات التالية:

٣ - صياغة **مؤلف لسياسات الممارسات السليمة** المتعلقة بالترتيبات الثنائية في ميدان العمل المؤقت والتي قد تسهم في التنمية وفي الوصول إلى أسواق

العمل الأجنبية، لا سيما بالنسبة للأشخاص الأقل كفاءة، وتساعد في آن معا على الحد من الهجرة غير القانونية وعلى حماية حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية للمهاجرين. ويمكن أن يقدم هذا الاقتراح رؤساء جلسات المائدة المستديرة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، وأن يعرض أثناء الاجتماع المقبل لأصدقاء المنتدى.

◀ ينبغي أن يؤدي القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة غير الحكومية دورا أكثر أهمية في خفض التكاليف المتصلة بالهجرة، وفي ضمان شروط عمل أفضل، وفي توفير المعلومات للمهاجرين في الخارج وحمائهم. وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع على اتخاذ الإجراءات التالية:

- ٤ - إجراء دراسة جدوى لخدمات الوساطة المالية التي تتيح للعمال الاقتراض بسعر الفائدة المعمول به في السوق، أو بمعدلات تشجيعية إذا أمكن، لتسديد النفقات الأولية التي تكبدوها قبل الهجرة. وقد أعربت بنغلاديش عن رغبتها في إجراء هذه الدراسة بالشراكة مع الوكالات المعنية، بما فيها المصارف التجارية، وتقديم تقرير عن نتائجها في مانيفلا في عام ٢٠٠٨.
- ٥ - تنظيم حلقة عمل تجمع الحكومات المعنية وشركاء آخرين بهدف مناقشة السبل لتحديد الممارسات السليمة في ميدان التوظيف والعمل، ووضع نقاط إرشاد/معايير لتقييم أداء وكلاء التوظيف وأرباب العمل في بلدان الأصل والمقصد. وقد أعربت بنغلاديش عن رغبتها في المشاركة في تنظيم حلقة العمل هذه مع الشركاء المناسبين وبالإبلاغ عما أحرز من تقدم خلال اجتماع مانيفلا الذي سيعقد في ٢٠٠٨.
- ٦ - إنشاء مراكز إعلام للمهاجرين على طول ممر الهجرة المطروق بكثرة، والربط بينها بما يكفل تقديم الخدمات اللازمة والمناسبة للمهاجرين. ويمكن أن يكون مركز إعلام المهاجرين هذا حقيقيا أو إلكترونيا أو على الإنترنت، وأن يستخدم للعمل في الأجل الطويل.
- ٧ - بالاستناد إلى نموذج العمال الموسمين بين غواتيمالا وكندا، يمكن النظر في إمكانية تطوير مثل هذه المشاريع في بلدان أخرى باعتبارها مشاريع نموذجية، على طول ممر هجرة يستخدم بكثرة. ويمكن للمنظمات الدولية المهتمة أن تقترح هذه المشاريع.

◀ ينبغي اختبار الهجرة الدائرية على أرض الواقع باعتبارها اتفاقا سياسيا يعود بالفائدة على كل من بلد الأصل وبلد المقصد. ومن الضروري أن تتوفر معلومات إضافية عن فعالية المشاريع الحالية كي يتسنى تحسينها، كما ينبغي صقل تعريف العمل العام بحيث يسهل القيام بعمليات التقييم مستقبلا. وينبغي البدء بمشاريع نموذجية مقرونة بعملية تقييم مناسبة كي يتسنى تقييم فعاليتها وملاءمتها. وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع على اتخاذ الإجراءات التالية:

٨ - تنظيم حلقة عمل بشأن الهجرة الدائرية قبل انعقاد الاجتماع المقبل للمنتدى لإرساء أسس الشراكات المستقبلية تمهيدا للخطوات التي ستتخذها الجهة المبادرة، وهي اللجنة الأوروبية، وموريشيوس التي من المقرر أن تنظم هذه الحلقة. وستستخدم حلقة العمل موريشيوس كنموذج وستعمل على صقل تعريف الهجرة الدائرية بهدف الاستفادة مما توفره من إمكانيات ومزايا لبلد الأصل وبلد المقصد. ويفترض أن تنظم حلقة العمل في نهاية عام ٢٠٠٧ أو بداية عام ٢٠٠٨ وستعرض نتائجها في اجتماع مانيفلا في عام ٢٠٠٨.

٩ - القيام بتقييم مستقل لآثار نماذج تنقل الكفاءات على التنمية على غرار برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا وبرنامج نقل المعارف عن طريق الرعايا المغتربين وتقييم جدوى الارتقاء بمستواها و/أو توسيع نطاقها لزيادة أثرها على التنمية في بلد الأصل. ويمكن مناقشة ذلك مع المنظمات الدولية المكلفة بتنفيذها كما يمكن للحكومات المعنية الإبلاغ عما أحرز من تقدم في هذا الصدد خلال اجتماع مانيفلا في عام ٢٠٠٨.

٢-٣ اجتماع المائدة المستديرة ٢ - التحويلات المالية وموارد الشتات الأخرى:

زيادة حجمها وأثرها على التنمية

(المنسق: السيد روميو ماتساس، فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية)

عكف اجتماع المائدة المستديرة ٢ على دراسة مسألة التحويلات المالية وموارد الشتات الأخرى باعتبارها مبادرات خاصة يتعين على الحكومات التجاوب معها من خلال زيادة أثرها الإيجابي على التنمية. وتطرق الاجتماع إلى أربعة مواضيع:

- خفض التكاليف وإضفاء صفة رسمية على التحويلات ودور التكنولوجيات الجديدة،

- الخيارات التي تسمح بزيادة أثر التحويلات المالية على التنمية على مستوى الاقتصاد الجزئي والتصدي لأثرها السلبي،
- الخيارات التي تسمح بزيادة أثر التحويلات المالية على التنمية على مستوى الاقتصاد الكلي والتصدي لأثرها السلبي،
- إقامة الشراكات بين الحكومات ومنظمات الشتات بهدف تعزيز أثرها الإيجابي على التنمية في بلد الأصل.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

يقوم المهاجرون القادمون من البلدان النامية بتحويلات مالية في جميع أنحاء العالم، بين الشمال والجنوب بل وبين الجنوب والجنوب أيضا. ويمكن أن يقدموا جزءا من دخلهم إلى أقربائهم، أو أن يقوموا باستثمارات أن يدعموا الأنشطة الخيرية. بيد أن السياسات الحكومية تعتبر عنصرا أساسيا للارتقاء بأثرها الإيجابي على التنمية إلى أقصى مستوياته. وتعد التحويلات المالية لصالح البلدان النامية أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لهذه البلدان، ويمكن أن تشكل جزءا كبيرا من الناتج الإجمالي المحلي لبعضها. ويرى البنك الدولي أن التحويلات المالية التي تم إحصاؤها لصالح البلدان النامية (أي دون حساب التدفقات غير الرسمية) قد بلغت ٢٠٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦، أي ما يقرب من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر (٣٢٥ بليون دولار) وما يقرب من ضعف المساعدة الرسمية (١٠٤ بلايين دولار) التي تتلقاها تلك البلدان. كذلك تعتبر التحويلات المالية أكثر ثباتا وموزعة على نحو أكثر تساويا من تدفقات أخرى مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى كونها معاكسة للدورات الاقتصادية.

وتعد التحويلات المالية تدفقات خاصة بطبيعتها وتتم وفق اعتبارات وتدابير ذات طبيعة شخصية، وليس على أساس تحليل اقتصادي موضوعي. ويمكن للتحويلات المالية أن تشكل أيضا عبئا ماليا على المهاجرين أنفسهم. ونظرا لطبيعتها الخاصة، لا يمكن للحكومات الاستحواذ على التحويلات المالية، بيد أن من الممكن الاستفادة من أثرها الإيجابي على التنمية عبر خيارات وتدابير وأدوات أفضل، تتولى الحكومات ابتكارها وتنفيذها بالشراكة مع جهات فاعلة معنية أخرى. ولا تقلل التحويلات المالية من الحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، كما لا تشكل بديلا لجهود التنمية الوطنية التي تبذلها الحكومات المعنية. وفضلا عن أن الهجرة يجب ألا تعتبر بديلا للتنمية الفردية أو الوطنية، فإن على الحكومات أن تعي أن الدعم الذي تقدمه الحكومة لأعضاء مجموعات الشتات لحثهم على أن يكونوا

نشطين في بلد الأصل يمكن أن يفسر من قبل السكان المحليين في البلد كحافز على الهجرة. وهي رسالة ينبغي تفاديها.

وإن الروابط الممكنة بين التحويلات المالية والتنمية هي روابط عديدة ومتشعبة، إذ أن أثرها ليس اقتصاديا فحسب، بل اجتماعي وثقافي أيضا. والواقع أنه تم القرن بين التحويلات المالية واستثمارات أكثر أهمية للأسر المعيشية في مجالي التعليم والصحة، لكن هذه التحويلات تؤثر أيضا على العلاقات بين الرجل والمرأة. ومن جهة أخرى، قد يكون لها آثار سلبية إذ قد تؤدي إلى اعتماد المستفيد عليها أو إلى ارتفاع في أسعار الصرف. وبالتالي فإن مزايا التحويلات المالية بالنسبة للتنمية تتوقف أيضا على السياق الاقتصادي والسياسي الأوسع نطاقا.

وفي هذا الصدد يمكن خفض رسوم التحويل أن يحفز المهاجرين على استخدام وسائل التحويل الرسمية إذا تم دعمها بتوطيد القدرات، سواء بالنسبة للقطاع المالي أو بالنسبة للقائم بالتحويل أو المستفيد منه. ومقابل ذلك، يوفر تحسين عملية إضفاء الطابع الرسمي على التحويلات إمكانات تتيح زيادة أثر التحويلات المالية على التنمية، وذلك من خلال اقتراح خيارات للدخارات الفردية أو الاستثمار أو دعم المشاريع الإنمائية المحلية. كما أن تعزيز عملية إضفاء الطابع الرسمي على التحويلات المالية يسمح بتحسين التخطيط السياسي للتنمية والاستجابة على نحو أفضل للآثار السلبية المحتملة الناجمة عن هذه التدفقات.

وبعض النظر عن التحويلات المالية، تقوم مجموعات الشتات بأنشطة متنوعة، كتبادل المهارات وتعزيز القدرات المهنية والعمل الخيري وزيادة الروابط التجارية والاستثمارية، وغير ذلك، وهي أنشطة تنطوي على قدرة إنمائية كامنة لبلدان الأصل. وإذا يسود إقرار واسع النطاق بهذه القدرة الكامنة، فإن حكومات بلدان الأصل وبلدان المقصد تواجه تحديات مماثلة للاضطلاع مع شركائها بأنشطة على غرار ابتكار أدوات جديدة أو تحديد المحاورين، أو ضمان اضطلاع بلد الأصل أو المجتمع المحلي بالمسؤولية عن المشاريع الإنمائية.

وقد تمخضت جلسات المائدة المستديرة عن توصية عامة بمواصلة تبادل أفضل الممارسات بين أصدقاء المنتدى، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق موقع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، إذ ساور المشاركين إحساس غامر بأن المجتمع الدولي ما زال في مرحلة التعلم من التجارب فيما يتعلق بتحسين الأثر الإنمائي للتحويلات المالية وأنشطة مجموعات الشتات.

التوصيات والإجراءات المقترحة

◀ فيما يتعلق بخفض رسوم التحويل وتحسين عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها، اقترح المشاركون أن تنظر الحكومات في اتخاذ الإجراءات التالية:

١ - زيادة المنافسة في سوق التحويلات المالية وذلك: '١' بتفادي الاحتكارات وبتشجيع شراكات تمكن المزيد من الجهات الفاعلة من دخول هذه السوق، بما في ذلك عبر توفير المزيد من المرونة في وضع أنظمة بشأن التحويلات المالية، مع مراعاة الحاجة المشروعة إلى وضع لوائح تتصل بالناحية الأمنية (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما إلى ذلك)؛ '٢' بالعمل مع مؤسسات مالية للتوعية بأهمية التحويلات المالية.

٢ - تيسير التحويلات بتشجيع شراكات بين:

- المصارف التجارية، والعاملين في مجال التحويلات المالية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر؛

- المصارف التجارية الكائنة في البلدان المرسل والمرسل إليه؛

- المصارف المركزية للبلدان المرسل والمرسل إليه، لتحسين نظم الدفع والتسديد.

٣ - تنفيذ برامج نحو الأمية في المجال المالي تستجيب لاحتياجات مرسلي التحويلات والمستفيدين منها (بما في ذلك في برامج ما قبل المغادرة) والعمل على نشر المعلومات بشفافية فيما يتعلق برسوم التحويل.

٤ - تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل استخدام تكنولوجيات حديثة لتيسير التحويلات وخفض التكاليف.

٥ - دعم البحث في سلوك مرسلي التحويلات المالية.

◀ وفيما يتعلق بضرورة كفالة آثار صغرى إيجابية للتحويلات المالية على التنمية، اقترح المشاركون أن تنظر الحكومات في اتخاذ الإجراءات التالية:

٦ - فسح المجال لعرض منوع في مجال الخدمات المالية (من التأمين البالغ الصغر، والمعاشات التقاعدية البالغة الصغر، وما إلى ذلك، إلى إمكانيات الاستثمار، وما إلى ذلك) من قبل القطاع الخاص لفائدة الأشخاص الذين يرسلون تحويلات مالية أو يتلقونها، كأن تُنشأ شراكات متعددة الأطراف

- مثلا، ويكون في الوقت نفسه للحكومات أن تتدخل عند الضرورة، مع ضمان الاستخدام الأمثل للخدمات المتاحة.
- ٧ - إقامة هياكل وسيطة لإدارة استثمارات المهاجرين في بلد الأصل إدارة فعالة، مع مراعاة النهج التدريجي اللازم، من الاستثمار الفردي إلى الاستثمار الجماعي، والمحلي والوطني.
- ٨ - توفير برامج نحو الأمية في المجال المالي وتقديم معلومات أفضل عن الخدمات المالية للأشخاص الذين يرسلون تحويلات مالية أو يتلقونها.
- ٩ - دعم البحث الذي ينصب على الوسائل والمحفزات اللازمة لتمكين الحكومات من جعل التحويلات المالية تأخذ شكل استثمارات، وكذلك على آثار التحويلات المالية في حالة المرأة والطفل.
- ١٠ - وفيما يتعلق بضرورة كفالة آثار صغرى إيجابية للتحويلات المالية على التنمية، اقترح المشاركون أن تنظر الحكومات في اتخاذ الإجراءات التالية:
- ١٠ - تحسين الإحصاءات المتعلقة بالتحويلات المالية للتمكن من دمجها في الحسابات ذات الصلة بقدرة الدولة على الوفاء بديونها، لتيسير الوصول إلى مصادر التمويل الدولية بقصد تمويل مشاريع إنمائية.
- ١١ - دعم تسديد التدفقات المستقبلية للتحويلات المالية لتيسير الوصول إلى مصادر التمويل الدولية بقصد تمويل مشاريع إنمائية.
- ١٢ - تشجيع عمليات الاقتراض المضمون بسندات لفائدة مجموعات الشتات، كلما كان الأمر مناسباً، لتيسير الوصول إلى مصادر التمويل الدولية بقصد تمويل مشاريع إنمائية.
- ١٣ - معالجة ما قد يترتب من آثار سلبية للتحويلات المالية على صعيد الاقتصاد الكلي، وذلك بإيجاد حلول هيكلية بعيدة الأمد بدلا من الحلول القصيرة الأمد.
- ١٤ - وفيما يتعلق بالشراكات مع مجموعات الشتات التي تمكن من تحسين آثار أنشطتها على التنمية، اقترح المشاركون أن تنظر الحكومات في اتخاذ الإجراءات التالية:
- ١٤ - تحديد شركاء في أوساط الشتات (من حيث عددهم وأماكن تواجدهم وكفاءتهم، وما إلى ذلك) ودعم القدرات التنظيمية والتمثيلية للشتات.

١٥ - إنشاء شراكات ثلاثية الأطراف بين مجموعات الشتات وبلدان الأصل وبلدان الاستقبال وتحسين التنسيق بين مختلف الإدارات الوزارية في بلدان الاستقبال وبلدان الأصل، وكذلك بين بلدان الأصل وبلدان الاستقبال، وبين البلدان المستقبلية لمجموعات الشتات من الأصل نفسه.

١٦ - تقوية الروابط بين الشتات وبلدان الأصل، بما في ذلك عبر الأجيال، عن طريق الحوار الدائم وقنوات المعلومات (سواء رسمية أو غير رسمية، والمشاركة السياسية)، وتزويد الشتات بمعلومات دقيقة عن التنمية وإمكانيات الاستثمار في بلد الأصل.

١٧ - هيئة بيئة ملائمة لأنشطة الشتات، كأن تعطى مثلا تأشيرات للدخول المتعدد، ومنح الجنسية المزدوجة، والاعتراف بالكفاءات، وإمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي.

١٨ - فسح المجال للتشاور مع مجموعات الشتات، وتنسيق مساهماتها في خطط التنمية الوطنية والمحلية بقصد تحسين قدرتها على الإدامة.

١٩ - إجراء المزيد من التحليل للتأثير المتبادل بين إدماج مجموعات الشتات في بلد الاستقبال وإشراكها في تنمية بلدانها الأصلية.

٣-٣ اجتماع المائدة المستديرة ٣ - تعزيز الاتساق المؤسسي والسياسي وتشجيع إقامة الشراكات

(التنسيق: السيدة فاليري فان غوتيم، فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية)

إن تحسين الاتساق السياسي والمؤسسي بين الهجرة والتنمية يلزمه تحقيق ما يلي على كافة المستويات: '١' إيجاد التزام سياسي قوي من قبل الحكومات لتكوين رؤية مشتركة عن علاقة الترابط بين سياسات الهجرة وسياسات التنمية، وتقاسم المسؤوليات بين دول الأصل ودول المقصد، وإقامة إطار مؤسسي ملائم للتنسيق الحكومي، وقيام تعاون بين الدول، فضلا عن الاضطلاع بعمليات استشارية دولية غير رسمية؛ '٢' بذل جهود متضافرة لتعزيز القدرات الحكومية، وكذا التعمق في البحوث وتقييمات الأثر على نحو يمكن من تحديد

وتنفيذ سياسات أكثر اعتمادا على وقائع مثبتة. وقد تطرق اجتماع المائدة المستديرة^(٣) إلى ثلاثة مواضيع رئيسية^(٤)، هي:

- مبادرات حديثة العهد وأوجه التقدم في قياس الآثار المتعلقة بالهجرة والتنمية
- التخطيط السياسي المتسق ومنهجية الربط بين الهجرة والتنمية
- عملية الاستشارة الإقليمية بشأن الهجرة والتنمية: تعزيز التعاون

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

توجد في الوقت نفسه عوامل تفاعل وعوامل توتر بين سياسات التنمية وسياسات الهجرة ويتعين تحسين الاتساق السياسي في هذين المجالين دون "تسخير" أو تقليل من شأن أي من السياستين. ويجب أن تعكس طريقة بلوغ هذا الهدف الواقع السائد في كل بلد وظروف ذلك البلد. غير أنه يلزم لذلك قوة دفع سياسية في جميع البلدان.

وإن القدرة المؤسسية، بما في ذلك الآليات التي تمكن من قيام تعاون وحوار منظم، سيكون لها دور كبير في تحديد إلى أي مدى سيكون بلد ما قادرا على تحقيق الاتساق بين سياساته الوطنية من جهة ودور مختلف الوزارات والوكالات المعنية بمسائل الهجرة والتنمية من جهة أخرى، ولاسيما تلك المكلفة بالهجرة، والتنمية، والتجارة، والزراعة، والعمل والشؤون الاجتماعية، والبيئة، والمالية، والأمن. وإن وجود جهة تنسيق تعنى بالهجرة والتنمية في كل واحدة من الوزارات المعنية، أو بند في الميزانية يغطي مسألة "الهجرة والتنمية"، أو هيئة استشارية مشتركة بين الوزارات تعنى بالهجرة والتنمية على مستوى الحكومة المركزية لمن شأنها جميعا أن تشكل مراحل أولى على درجة عالية من الفائدة لبلوغ هذه الغاية. على أنه يبقى من الضروري توفير قدر كاف من الموارد البشرية والمالية وغير ذلك من الموارد لتحقيق ذلك.

وإن هناك حاجة مستمرة إلى إجراء بحوث بشأن الأولويات المواضيعية وجمع البيانات عن الصلة بين الهجرة والتنمية، كما أن هناك حاجة إلى تعميم وتبادل تلك البيانات والبحوث، بما في ذلك ما ينصب منها على الأثر الاجتماعي للهجرة والتروع إلى الهجرة والعودة إلى البلد. ويلزم إجراء بحث ذي منحى سياسي يكون وجيزا ومتيسرا، يتم وضعه تحت تصرف صانعي القرار السياسي. كما يلزم أيضا استعمال ما هو متاح من بيانات

(٤) تطرقت جلسة رابعة من جلسات اجتماع المائدة المستديرة ٣ إلى موضوع مصير عملية المنتدى (الجلسة ٣-٣). ويرد عرضها في إطار النقطة رابعا من هذا التقرير.

استعمالاً أفضل وتشجيع الهيئات الدولية المختصة على تعزيز جهودها الرامية إلى تطوير البيانات من أجل ابتكار استراتيجيات سياسية مناسبة.

كما يتعين أيضاً أن تزيد الدول تبادل الخبرات فيما بينها بشأن الصلة بين الهجرة والتنمية، بما في ذلك بواسطة جهات التنسيق القطرية التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، أو بواسطة قواعد بيانات إلكترونية أو نشرات إخبارية، وما إلى ذلك. بالمثل، يتعين تزويد المهاجرين، سواء قبل مغادرتهم بلد الأصل أو عند وصولهم إلى بلد الاستقبال، بالمزيد من المعلومات عن المعطيات القانونية والاجتماعية وغيرها. وتلزم رؤية أوضح للسياسات الحالية للمانحين الحكوميين ووكالات التنمية، وكذا عن الكيفية التي يمكن أن تساهم بها تلك الجهات الفاعلة مساهمة أكثر فعالية في النقاش والعمل المعنيين بالهجرة والتنمية.

لقد أضحى من المسلم به أن لعملية التشاور الإقليمي دوراً في تحسين مساهمة الهجرة في التنمية، ولكنه دور يجب تعزيزه ودعمه. ويتعين تشجيع إقامة روابط أوثق بين عملية التشاور الإقليمي والعمليات الرسمية الحكومية الإقليمية؛ كما يتعين إيجاد نظام للتبادل المنتظم للمعلومات بين عمليات التشاور الإقليمي والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

التوصيات والإجراءات المقترحة

◀ يلزم إقامة المزيد من الروابط بين سياسات الهجرة والتنمية لقلب النموذج القائم وتعزيز مساهمة الهجرة في التنمية، والعكس صحيح. ويتعين ضمان التزام سياسي مستمر والتوصل إلى تقاسم للمسؤوليات بين بلدان الأصل وبلدان المقصد من أجل تشجيع وتحقيق المزيد من الاتساق السياسي، والتوصل إلى رؤية مشتركة تتعلق بإمكانية إيجاد ترابط ذي فائدة متبادلة بين سياسات الهجرة والتنمية. وقد اقترح المشاركون أن تنظر الحكومات في اتخاذ الإجراءات والتوصيات التالية:

١ - إدماج مسألة الهجرة في عمليات التخطيط للتنمية الوطنية. بما في ذلك، عند الضرورة، في استراتيجيات الحد من الفقر. ولهذا الغاية، ينبغي تنظيم مشاورات مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الممثلة للشباب. وقد تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه وضع خطة سياسية أو خطة عمل وطنية بشأن كيفية تشجيع أشكال التفاعل بين السياسات والإجراءات في مجال الهجرة والتنمية.

٢ - إنشاء آليات رسمية وغير رسمية تُزود بالموارد الكافية لتمكين المسؤولين الحكوميين عن سياسات الهجرة والتنمية من الاتصال ببعضهم البعض

والتشاور فيما بينهم بشأن كيفية تعزيز علاقات التفاعل بين سياساتهم وقراراتهم. ومن الضروري أن تجرى هذه المشاورات على جميع المستويات الحكومية.

وقد اقترح اتخاذ الإجراءات المحددة التالية:

- ينبغي لجميع الحكومات أن تبقى على جهات التنسيق التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وتعززها من أجل تسهيل الحوار الوطني وتحقيق التواصل بين الحكومات المشاركة في المنتدى على الصعيد العالمي.
 - إنشاء فريق عامل مكلف بدراسة الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة في مجال تعزيز الاتساق السياسي داخل الحكومات، استناداً إلى الدراسة الاستقصائية المواضيعية التي أجرتها السويد في إطار التحضير للاجتماع الأول للمنتدى. وستجرى دراسة استقصائية لأغراض المتابعة قبل اجتماع المنتدى المقبل يليها تقرير عن التقدم المحرز استناداً إلى تحليل الردود على الأسئلة المطروحة.
- والسويد، بوصفها رئيسة ومنسقة للاجتماع ٣-٢ في إطار الاجتماع الأول للمنتدى، على استعداد لمواصلة العمل بنشاط على النهوض بهذه القضايا في المستقبل، وذلك بالتعاون مع البلدان الأخرى التي تود أن تتأسس مثل هذا في الفريق. وقد يقدم تقرير هذا الفريق العامل في ماينلا العام المقبل.
- على البلدان المتقدمة، والمنظمات الدولية أن تشجع على تعزيز القدرات في البلدان النامية، سواء على مستوى اتخاذ القرار السياسي أو التنظيم المؤسسي، وذلك بغية التصدي بشكل أفضل للآثار المتصلة بالهجرة والتنمية.

◀ وينبغي دعم المبادرات الرامية إلى جمع البيانات ذات الأهمية السياسية بشأن آثار الهجرة والتنمية وتوفير المعلومات والمعارف التحليلية التي يمكن وضعها تحت تصرف واضعي السياسات. ويمكن أن تساعد في ذلك الشراكات الجديدة التي تمكن من تحديد المجالات ذات الأولوية حيث يمكن أن يأتي التعاون والعمل المشترك بنتائج أفضل. وسيكون هذا الدعم مؤشراً على التزام جاد ببحث آثار الهجرة والتنمية. واقترح المشاركون أن تنظر الحكومات في الإجراءات والتوصيات التالية:

- ٣ - تشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات من أجل وضع نظم أكثر فعالية لمراقبة تدفقات المهاجرين نحو البلدان النامية وانطلاقاً منها، فضلاً عن تحسين عملية التخطيط السياسي، وتوفير الدعم للمؤسسات المكلفة بجمع

البيانات في بلدان الشمال والجنوب. ويفضل بلورة هذه الفكرة بدعم من مجتمع المانحين وبالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية.

٤ - المنتدى مدعو إلى النظر في إمكانية القيام بما يلي:

- إنشاء فريق عامل من الخبراء يتألف من صانعي سياسات حكوميين وباحثين وممثلين عن المجتمع المدني، معنيين بمجالي الهجرة والتنمية، وذلك لتقييم وتنسيق الأولويات في مجال البحوث. وقد يلتقي بعض الأشخاص الرئيسيين ويمكن لجهات ممولة أن تساعد على دعم البحوث.
- إعداد تقرير موجز عن الدروس السياسية الهامة المنبثقة عن البحوث الجارية والعمل على تقديمه في مانيتا في عام ٢٠٠٨.
- إنشاء فريق عامل مشترك بين المؤسسات المعنية يُكلف بتجميع البيانات وتبادلها على نحو أفضل.

وتود فنلندا، بوصفها رئيسة ومنسقة الاجتماع ٣-١ في إطار الاجتماع الأول للمنتدى، مواصلة بحث هذه المواضيع والنظر في مختلف الخيارات لتبدأ في تنفيذ السياسات والنتائج، وذلك بالتعاون وتنسيق وثيقين مع بلدان ومنظمات أخرى.

◀ وبما أن عمليات التشاور الإقليمي عمليات تشاور في ما بين الدول، فإن زيادة إدماج مسألة التنمية في برامج هذه العمليات أمر لا يمكن أن تشجعه إلا الدول المشاركة فيها. ويمكن أن يتحقق ذلك، على وجه الخصوص، من خلال اتخاذ التدابير التالية:

٥ - تشجيع المزيد من تبادل المعلومات عن أنشطة وإنجازات عمليات التشاور الإقليمي في مجالي الهجرة والتنمية. وعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك عن طريق القيام بما يلي:

- عقد اجتماعات منتظمة تحقق المزيد من التأثير المتبادل بين عمليات التشاور الإقليمي؛
- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بشأن أفضل الممارسات وموقع على شبكة الانترنت؛
- إصدار رسالة إخبارية عن عمليات التشاور الإقليمي.

- ٦ - تشجيع إجراء تقييم أكثر منهجية لإنجازات عمليات التشاور الإقليمي وآثارها في مجالي الهجرة والتنمية من أجل تعزيز فهم أفضل للمساهمة التي تقدمها هذه العمليات في إدارة الهجرة من أجل التنمية.
- ٧ - تعزيز مشاركة الإدارات والوكالات الحكومية المسؤولة عن التنمية في البلدان المتقدمة والنامية (والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، عند الاقتضاء) في اجتماعات عمليات التشاور الإقليمي ومشاريعها.
- ٨ - تعزيز الدعم المقدم من الجهات المانحة لأنشطة عمليات التشاور الإقليمي المتصلة بالهجرة والتنمية، لا سيما في المجالات التي تهم مثلا الجهات المانحة في ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالهجرة والتنمية (مثلا الحوار المتعلق بالهجرة في الجنوب الأفريقي والحوار المتعلق بالهجرة في غرب أفريقيا).
- ٩ - المضي في تعزيز الروابط بين عمليات التشاور الإقليمي وغيرها من المنتدى الإقليمية (مثلا نظم التجارة الإقليمية وخطط التكامل الإقليمية)، ومواصلة تطوير العلاقات بين عمليات التشاور الإقليمي وجولات الحوار السياسي الإقليمية.
- ١٠ - ضمان تبادل المعلومات بصفة مستمرة على الصعيد الثنائي بين عمليات التشاور الإقليمي والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وذلك على سبيل المثال من خلال القيام بما يلي:
- إجراء دراسات استقصائية منتظمة بشأن عمليات التشاور الإقليمي من منظور الهجرة والتنمية؛
 - إقامة شبكة مؤلفة من جهات التنسيق التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وعمليات التشاور الإقليمي لدعم هذا التبادل.

٤-٣ المسائل الشاملة

(التنسيق: السيدة فيرونيك دي ريكير، فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية)

ارتكز جدول أعمال الجزء الحكومي من اجتماع المنتدى على نتائج الدراسة الاستقصائية الشاملة الذي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وخلال اجتماعات أصدقاء المنتدى، أوضح عدد من الدول أنه ينبغي بحث الأسباب الأساسية للهجرة وحقوق

الإنسان والقضايا الجنسانية في إطار الاجتماع الأول للمتدعى على الرغم من أن هذه المواضيع لم تعتبرها غالبية الدول المشاركة في الدراسة الاستقصائية مواضيع ذات أولوية. ولذلك، استعرضت هذه القضايا طوال الاجتماع.

ملاحظات عامة

الأسباب الأساسية للهجرة الدولية متنوعة ومعقدة وتحتاج إلى مزيد من البحث. ومردّها بالأساس أوجه التفاوت الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية، وبخاصة الفقر وانعدام الاستقرار السياسي، والصراعات، وعدم احترام حقوق الإنسان وتدهور المناخ والبيئة. وهي تستتبع انعدام وجود منظور إنمائي كثيرا ما تُعتبر الهجرة البديل الوحيد له. غير أن المهاجرين كثيرا ما يفتقرون إلى معلومات عن هذا المجال، ولا سيما ما يتعلق بالتكاليف وظروف السفر والظروف السائدة في بلدان المقصد والتوقعات الحقيقية في هذه البلدان.

ويساهم المهاجرون في تنمية بلدان الأصل وبلدان الاستقبال على حد سواء، ويمكنهم أن يساعدوا على معالجة الأسباب الأساسية للهجرة. وفي حين أنه يُعتبر على نطاق واسع أن مساهمة المهاجرين في التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بحماية حقوقهم، وكذلك باندماجهم في البلد المستقبل، فلعله من المفيد إجراء المزيد من البحوث بشأن مسألة الاندماج هذه.

وتنطبق الحقوق الأساسية على جميع البشر. وتشكل الصكوك القائمة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون العمل خلفية النقاش الدائر حول الهجرة والتنمية. ومع ذلك، يبدو أن هذه الصكوك لا تُحترم دائما في ما يتعلق بالمهاجرين.

أما قنوات الهجرة القانونية، فهي محدودة وأوجه التفاوت بينها وبين الهجرة من أجل العمل تمهد الطريق للاختار في الأشخاص. لذلك، فإن المهاجرين غير القانونيين عموما معرضون أكثر من غيرهم لسوء المعاملة.

وفي ما يتعلق بالبعد الجنساني، فإن الهجرة تؤثر تأثيرا كبيرا في الدور الاقتصادي الذي تقوم به النساء المهاجرات و/أو الأسر المعيشية التي تعيلها نساء يمكنهن في بلد الأصل، وكذلك في ديناميات المجتمعات المحلية والمجتمع عموما.

وعادة لا تأخذ البيانات بشأن الهجرة والتنمية بعين الاعتبار الجانب المتعلق بنوع الجنس. ومع ذلك، فمن المسلم به أن النساء يمثلن حاليا ما يقرب من نصف المهاجرين في العالم، وأنهن ممثلات إلى حد كبير في مجالات العمل التي تتطلب مهارات عالية أو قليلة. والمهاجرات، باعتبارهن مصدرا للتحويلات المالية ومستفيدات منها، يساهمن إسهاما كبيرا

في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. غير أن للنساء المهاجرات مواطن ضعف خاصة بها. ففي القطاعات التي تقتضي مؤهلات قليلة وتندم فيها سبل الحماية وتعاني من سوء التنظيم، تكون النساء المهاجرات عرضة بشكل خاص للاستغلال. وكثيرا ما تكون المرأة مستبعدة أو مهمشة من أنشطة مجموعات الشتات.

التوصيات والإجراءات المقترحة

الحكومات مدعوة إلى السعي، عند الاقتضاء، بالتعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، إلى العمل بالتوصيات التالية:

الأسباب الأساسية للهجرة

١ - هئية بيئة تسمح بحدوث الهجرة الدولية بمحض اختيار المرء، وليس بحكم الضرورة، من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- معالجة الأسباب الأساسية للهجرة، وفي بعض الحالات وحسب الاقتضاء، جعل السياسات الإنمائية والسياسات الأخرى تستهدف المناطق الخاضعة لاحتمالات توافد عدد كبير من المهاجرين عليها. ويشمل ذلك تعزيز اتساق السياسات التي لها تأثير على تنمية البلدان الأصلية للمهاجرين؛
- توفير المعلومات للمهاجرين المحتملين، بما فيها معلومات عن التكاليف والظروف المتصلة بالهجرة، فضلا عن التوقعات الحقيقية في بلدان المقصد؛
- إيجاد بيئة مؤاتية تعطي صورة محلية عن بلدان الأصل، ولا سيما من خلال الحكم الرشيد واستراتيجيات إيجاد فرص للعمل.

٢ - تحقيق أقصى فائدة من مساهمات المهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- جعل مساهمات المهاجرين جزءا من استراتيجيات التنمية الوطنية لبلدان الأصل، حسب الاقتضاء، مع الحفاظ على حرية المهاجرين في اختيار المشاركة في الأنشطة المتصلة بالتنمية؛
- تعزيز الصلات والشراكات القائمة بين الشتات وبلدان الأصل والبلدان المضيفة؛

- هيئة بيئية مؤاتية لأنشطة الشتات.

٣ - إجراء مزيد من البحوث في هذا المجال، ولا سيما بشأن الأسباب الأساسية وآثارها في تدفقات المهاجرين وأثر اندماج الشتات في البلدان المضيفة، وأنشطتهم الإنمائية في بلدان الأصل.

حقوق الإنسان

- ١ - مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب. وفي هذا السياق، يعد إدماج المهاجرين في بلدان الاستقبال عنصراً حاسماً.
- ٢ - احترام الصكوك الدولية ذات الصلة (الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية) المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل وتنفيذها، وعقب دعوة عدد من الدول إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠)، التصدي للطريق المسدود الحالي المرتبط بهذه المسألة بطريقة مدروسة وتوافقية.
- ٣ - اعتماد تشريعات وإجراءات ترمي إلى تأمين حماية المهاجرين ومعاملتهم دون أي تمييز غير المتسمة بالتمييز، مع إيلاء اهتمام خاص للحياة الأسرية، وبخاصة عن طريق القيام بما يلي:
 - إنشاء آليات للتفاوض بشأن الأجور وشروط العمل المقبولة والعادلة، بما في ذلك في المجالين الاجتماعي والصحي؛
 - إصدار وتنفيذ تشريع يتيح اتخاذ إجراءات ضد أرباب العمل الذين لا يحترمون حقوق العمل المكفولة للعمال المهاجرين؛
 - وضع نظم موحدة للتوظيف، ونظم لإصدار التراخيص وللتسويات إزاء الموظفين من القطاع الخاص وكذا مدونة لقواعد السلوك في مجال التوظيف.
- ٤ - منح المزيد من الاستقلالية للمهاجرين وتمكينهم، وبخاصة عن طريق القيام بما يلي:
 - تقديم المعلومات والتوجيه في بلدان الأصل (بما في ذلك لفائدة المهاجرين المحتملين) وبلدان المقصد، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق والواجبات؛
 - إنشاء هياكل دعم في بلدان المقصد؛

- الاعتراف بالمؤهلات المكتسبة في الخارج؛
 - السماح بتجديد تأشيرة الدخول إلى إقليم البلد المضيف؛
 - تيسير إفادة المهاجرين من الخدمات المصرفية والصكوك المالية.
- ٥ - مكافحة الاتجار في الأشخاص ومعالجة أوجه التباين بين طرق الهجرة القانونية والهجرة من أجل العمل.
- ٦ - مراقبة أثر المبادرات المتخذة في مجال الهجرة والتنمية على حقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين.

المنظور الجنساني

- ١ - تشجيع تشريعات وسياسات وممارسات من أجل تحقيق تنمية تراعي نوع الجنس وإيجاد بيئة مواتية تشدد على المساواة بين المرأة والرجل. ومن الهام في هذا السياق، تعزيز استقلالية المرأة وتمكينها من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:
- التدريب وتعزيز الكفاءات؛
 - توفير المعلومات والتوجيه بشأن الحقوق والواجبات والمخاطر والتوقعات والاندماج وخيارات العودة إلى بلدان الأصل وبلدان المقصد؛
 - تحسين شروط الإفادة من الخدمات المالية واحتمالات توليد الدخل وكفال المساواة في هذا المجال؛
 - تعزيز مشاركة النساء في الأنشطة الإنمائية للشركات.
- ٢ - حماية المهاجرات على وجه الخصوص، بل والرجال أيضا، ولا سيما من خلال القيام بما يلي:
- اعتماد سياسات في مجال الهجرة من أجل العمل وممارسات تضمن شروط العمل الكريم مع إيلاء اهتمام خاص للمسائل الجنسانية؛
 - إقامة هياكل دعم في بلدان المقصد تولي اهتماما خاصا للمسائل الجنسانية.
- ٣ - تعزيز جمع البيانات المتعلقة بنوع الجنس وتحليل أثر الهجرة على الأسر.

٤ - سوق المقترحات

خلال العملية التحضيرية المفضية إلى الاجتماع الأول للمنتدى، تشكلت شراكات جديدة تحت رعاية الحكومات ويتوقع أن يستمر هذا التعاون بعد اجتماع بروكسل وخلال اجتماع مانبلا وإلى ما بعد ذلك. وكانت إحدى الآليات الهامة التي تتيح تطوير هذه الشراكات إنشاء "سوق للمقترحات" بتيسير من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وهدف سوق المقترحات هذا هو تمكين البلدان من أن "تطرح في السوق" احتياجاتها في مجال الهجرة والتنمية ومن أن تجد شركاء يمكنهم مساعدتها.

وخلال اجتماع بروكسل، جرت ٣٢ عملية تشاور في إطار سوق المقترحات تمت خلالها مناقشة عدد كبير من الأفكار المتصلة بمشاريع. وناقشت الحكومات، وكذا المنظمات الدولية، مقترحات محددة ترمي إلى توفير المعلومات وإسداء المشورة والتدريب والتجهيز وتعزيز القدرة وتنفيذ مشاريع، وكذا مبادرات أخرى ترمي إلى تحسين المزايا المتبادلة للهجرة والتنمية. كما شكل سوق المقترحات طريقة أخرى يمكن بها لعملية المنتدى أن تبرز تقدما من خلال الجمع بين الشركاء وتحقيق نتائج محددة وعملية واستحداث ممارسات تتيح الاستجابة لحاجات الحكومات المحددة.

ونظرا للنجاح الذي حققته سوق المقترحات، فسيتم الإبقاء عليها في إطار عملية المنتدى. وسيعاد فتحها قريبا لكي تتاح للحكومات المعنية إمكانية تقديم مقترحات تتصل بنتائج الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

لكن التمويل سيكون حيويا، ولهذا فإن المانحين المعنيين مدعوون إلى النظر في طريقة تلبية هذه الحاجة. وسيكون من الضروري جدا إطلاع المنتدى على نتائج هذا التعاون خلال الاجتماعات المقبلة. ومنتظر أن يقدم التقرير الأول في مانبلا عام ٢٠٠٨.

٥ - الاستنتاجات والنهج الذي ينبغي اعتماده ودور جهات التنسيق

مكن اجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المعقود في بروكسل، وكذا العملية التي أدت إلى انعقاده، من إرساء أسس عملية جديدة غير رسمية تديرها الدول تتيح وضع نهج جديدة للنقاش الدائر حول الهجرة والتنمية من خلال الحوار والشراكات. لقد سعى الاجتماع إلى الاستجابة عمليا للتحديات والتوقعات المتبادلة التي تتيحها الهجرة من أجل التنمية، والعكس بالعكس. ومن خلال جعل مسألة التنمية في صلب النقاش المتعلق بالهجرة، وفر الاجتماع مجالاً أوسع من أجل تحقيق الأهداف الخاصة لسياسات الهجرة والتنمية بشكل أفضل وبتكوين رؤية مشتركة للهجرة على المدى الطويل. وستستند هذه

الرؤية المشتركة إلى فهم أفضل لانعكاسات الهجرة على التنمية وللطريقة التي يمكن بها لسياسات الهجرة أن تساهم في أن تحقق البلدان النامية الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكنها في النهاية أن تضمن أن يهاجر الأشخاص اختيارا وليس اضطرارا.

وسينشر الفريق العامل البلجيكي تقريرا كاملا في عام ٢٠٠٧ بشأن العملية والاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. واعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ستتولى جمهورية الفلبين رئاسة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وسيعقد الاجتماع المقبل للمنتدى في مانيليا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ومنتظر تقديم تقارير تتعلق ببعض المسائل التي أثرت في بروكسل خلال هذا الاجتماع. وبينما قد يتناول اجتماع مانيليا جوانب أخرى للهجرة والتنمية، فإنه سيشمل أيضا نقاشا وتقارير بشأن المسائل التي نوقشت في بروكسل، ولا سيما المتعلقة منها بإجراءات المتابعة.

وفيما يتعلق بمصير المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، سيتم إجراء تقييم للاجتماع الأول وللعملية اعتمادا على استبيان وزعته بلجيكا على جميع المشاركين خلال الاجتماع. وسلم المشاركون أكثر من ١٠٠ استمارة رد تمثل تنوعا جغرافيا متوازنا. وقد تمت الموافقة بالفعل على الطرائق المؤقتة التالية لكفالة استمرارية عملية المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية: تشكيل لجنة ثلاثية تضم الرئيسة المنتهية مدتها والرئيس الحالي والرئيس المقبل للمنتدى، وفريق توجيهي متوازن على مستوى المناطق التي يمثلها، وأصدقاء المنتدى (مفتوح باب العضوية أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة)، وكذا فريق عامل مرتبط بالرئيس الحالي مكلف بتنظيم الاجتماع وإدارته وإعداد تقارير عنه (انظر المرفق للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

وعلاوة على الطرائق التنفيذية، ستساهم خمسة عناصر في حسن استمرار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية: تبادل المعلومات، والحصول على الدعم المالي، واستمرار الالتزام الحكومي، وتحقيق التنسيق الحكومي الداخلي، وكفالة رأي عام مؤيد.

- تبادل المعلومات: على الحكومات المشاركة مواصلة تبادل خبراتها والدروس المستفادة من التجارب الماضية، بما في ذلك الاستفادة انطلاقا من تنفيذ توصيات المنتدى على المستويين الوطني والدولي. ومن الهام أيضا أن يستند المنتدى إلى مبادرات إقليمية ومؤتمرات أقليمية، مثل المؤتمر الأوروبي الأفريقي، والعكس بالعكس.

- التمويل: سيكون التمويل ضروريا، ليس من أجل تنظيم اجتماعات المنتدى والأنشطة التحضيرية فحسب، وإنما أيضا لدعم المشاريع والنتائج المترتبة عن اجتماعات المائدة المستديرة وسوق المقترحات.
 - الالتزام الحكومي المستمر: على الحكومات استعراض نتائج هذه الاجتماعات وتحديد الاستراتيجيات الملائمة واتخاذ إجراءات، وتقييم نتائج تلك الإجراءات.
 - التنسيق الحكومي الداخلي: على الحكومات اتخاذ الخطوات اللازمة لإبراز مسألة الهجرة والتنمية في برامجها السياسية، ولتعزيز قدرات وأدوار إدارات أو وزارات كل منها بالنسبة للمشاركة في المنتدى.
 - رأي عام مؤيد: ينبغي نشر المعلومات المتعلقة بإنجازات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية على نحو واسع في أوساط الجمهور من أجل ضمان دعمه لتصور للهجرة يظهرها أكثر فأكثر الفرصة لتحقيق التنمية.
- وجهاً للتنسيق أساسية لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي تعزيز دورها ووظيفتها، وحسب الاقتضاء، مستواها الهرمي بوصفها وسطاء للمنتدى، ومنسقة للالتزام الحكومي الداخلي، ووسيلة للتعاون وتبادل المعلومات، وكذا فيما يتعلق بالمبادرات الناشئة عن اجتماعات المنتدى، وبوصفها وسائل للتفاعل على الصعيد الإقليمي. وعلى الحكومات أن تعهد إليها بدور توعوية من أجل تشجيع نهج أكثر شمولاً لسياسات الهجرة يراعي التنمية وغيرها من المجالات السياسية ذات الصلة. ولهذا الغاية، ينبغي تعزيز الربط الشبكي لجهات التنسيق على الصعيد العالمي.

[١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧]

المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

طرائق العمل

المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية هو عملية حكومية دولية طوعية غير ملزمة وهي عبارة عن مشاورات غير رسمية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة. ويمكن دعوة وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية أخرى للمشاركة في المنتدى كمراقبين. وكان المنتدى قد أنشئ بناء على اقتراح من الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي أجري حول الهجرة الدولية والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وكانت بلجيكا أول من تعهد بالشروع في هذا المنتدى الذي تتولى الحكومات إدارته. ويهدف المنتدى إلى معالجة جوانب الهجرة الدولية المتعددة الأبعاد والفرص والتحديات التي تمثلها وارتباطها بالتنمية معالجة تتسم بالشفافية. كما يهدف أيضا إلى استقطاب ذوي الخبرات من جميع المناطق من أجل تدعيم الحوار والتعاون والشراكة وتشجيع اتخاذ إجراءات عملية ومحددة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وقد حددت الحكومات المشاركة جهات تنسيق وطنية من أجل تنسيق أعمال المنتدى التحضيرية على الصعيد الوطني.

وتعتبر طرائق العمل هذه مؤقتة والهدف منها ضمان الاستمرارية اللازمة للعملية وتقديم الدعم العملي للبلدان المنظمة اللاحقة. وسيجري تقييم تلك الطرائق وتعديلها حسبما يتطلب الأمر في عام ٢٠٠٨.

١ - الرئاسة - المجموعة الثلاثية

يتولى البلد المضيف (الرئيس الحالي) مسؤولية الأعمال التحضيرية لكل منتدى وتنظيمه. وترأس حكومة البلد المضيف جميع جلسات التحضير للمنتدى كما ترأس اجتماع المنتدى الفعلي.

ويعاون الرئيس الحالي رئيس مشارك: البلد الذي تولى رئاسة الاجتماع السابق للمنتدى. وعندما يعلن بلد آخر عن نيته استضافة اجتماع المنتدى اللاحق، تشكل البلدان الثلاثة المعنية مجموعة ثلاثية تضم الرئيس المنتهية ولايته والرئيس الحالي ورئيس المنتدى اللاحق. ويوفر الرئيس المشارك المساعدة للرئيس الحالي.

ويتعين من ناحية المبدأ التناوب سنويا على رئاسة المنتدى فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي للبلدان التي ترغب بتولي رئاسة المنتدى إبلاغ المجموعة الثلاثية بنيتها تلك.

٢ - الفريق التوجيهي

يتألف الفريق التوجيهي من حكومات تلتزم التزاما قويا بتقديم دعم سياسي ومفاهيمي للرئيس الحالي ولعملية المنتدى بالإضافة لضمان استمراريته. وأن عدد المشاركين ينبغي أن يمكن الفريق من العمل بطريقة فعالة ومرنة وشفافة. وتعتبر الحكومات التي تؤلف المجموعة الثلاثية أعضاء في الفريق بحكم منصبها. والفريق التوجيهي متوازن من الناحية الجغرافية، ويراعى في تركيبته مختلف وجهات النظر بشأن الهجرة وتراعى كذلك مصالح الحكومات، ومنها مصالح الحكومات التي تساهم بصورة كبيرة في النقاش حول الهجرة والتنمية والتي تبدي استعدادا لتقديم مساهمة ملموسة في عملية التحضير المواضيعي لاجتماعات المنتدى. ويبلغ أعضاء الفريق التوجيهي والرئاسة الحكومات الأخرى، حسبما يقتضي الأمر، بالتطورات المتصلة بالمنتدى، لا سيما عن طريق جهات التنسيق الوطنية. ويدعى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة والتنمية لحضور اجتماعات المنتدى.

وفي أعقاب الاجتماع الأول للمنتدى المعقود في بروكسل، سيجري الفريق التوجيهي والمجموعة الثلاثية، بدعم من الحكومات المشاركة/جهات التنسيق الوطنية، تقييما لعملية المنتدى، بما فيها الأعمال التحضيرية والنتائج التي حققها عن الاجتماع الأول، فضلا عن لطرائق عمله.

ويقوم الرئيس الحالي بدعوة الفريق التوجيهي إلى الاجتماع كما يتولى رئاسته. ويعقد الفريق اجتماعات منتظمة من أجل دراسة جميع المسائل الجوهرية المتصلة بحسن سير عملية المنتدى ويبدى آراءه بشأنها. ويمكنه أيضا إنشاء أفرقة عمل مواضيعية. ويعقد الفريق اجتماعاته في جنيف.

٣ - هيئة أصدقاء المنتدى

يمكن لجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة الانضمام إلى هيئة أصدقاء المنتدى. ويمكن دعوة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى للمشاركة كمراقبين. وتضطلع هذه الهيئة بدور إعلامي من خلال التأكد من اطلاع جميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة بصورة دائمة على مستجدات المنتدى، وتدلي بآرائها فيما يتعلق بجدول أعمال كل اجتماع للمنتدى وبهيكله وشكله. ويتراأس الرئيس

الحالي اجتماعات هيئة أصدقاء المنتدى التي تعقد عموماً مرتين على الأقل خلال كل فترة من الفترات التي تفصل اجتماعات المنتدى، ويقرر الرئيس الحالي مكان انعقاد تلك الاجتماعات.

٤ - هيكل الدعم

ينبغي أن يوفر هيكل الدعم المساعدة للرئيس الحالي في أعمال المنتدى التحضيرية، بما فيها مداوالات الفريق التوجيهي وهيئة أصدقاء المنتدى. ويتولى هيكل الدعم مسؤولية الإشراف على المحفوظات وتنفيذ مهام أخرى من قبيل إنشاء موقع على شبكة الإنترنت.

وهيكل الدعم تابع للرئيس الحالي الذي يتولى مسؤولية الإشراف عليه. ويمكن لهيكل الدعم أن يتألف من موظفين تابعين للحكومة المضيفة وخبراء ومستشاريين تتدبهم حكومات أخرى أو مؤسسات مهتمة.

٥ - التمويل

يضطلع كل رئيس حالي بمسؤولية إعداد ميزانية مفصلة للمنتدى، ويبين فيها الجزء من الميزانية الذي سيُغطى من موارده الخاصة والجزء الذي يحتاج لتمويل خارجي. ويجب أيضاً النظر في كيفية القيام بنقل محتمل لمبالغ متبقية لدى رئيس حالي إلى رئيس لاحق.

وتودع المساهمات المالية في صندوق يتولى الرئيس الحالي مسؤولية إدارته. ويعطي الرئيس الحالي أوامر الصرف وفقاً للميزانية ويضمن حسن إدارة كافة المبالغ المستلمة، بما في ذلك مراجعة الحسابات والتحقق منها.

٦ - علاقة المنتدى بالأمم المتحدة

إن المنتدى ليس جزءاً من منظومة الأمم المتحدة. ولكنه يقيم عن طريق فريقه التوجيهي صلات مع الأمين العام، ولا سيما عن طريق ممثل الأمين العام الخاص المعني بالهجرة الدولية والتنمية. ويستعين المنتدى أيضاً، عن طريق رئاسته، بخبرات الفريق العالمي المعني بالهجرة والمشارك بين الوكالات من حيث تعامله مع فرادى المؤسسات ومع الفريق بحد ذاته. ويمكن للمنتدى أيضاً أن يستشير منظمات دولية وإقليمية معنية أخرى وأن يتعاون معها.

ويطلع الرئيس الحالي الأمين العام على النتائج التي خلصت إليها اجتماعات المنتدى.

٧ - مشاركة المجتمع المدني

ستتخذ تدابير مناسبة تتصل بمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك مشاركة المنظمات غير الحكومية المعنية.

٨ - شكل اجتماعات المنتدى

يعقد المنتدى اجتماعا سنويا لإجراء حوار تفاعلي وعملي. ويضم الاجتماع مقرري السياسات والخبراء الحكوميين من ذوي المستوى الرفيع. وتجري المداولات فيه وفقا لقواعد دار تشاتام (لا تنسب البيانات إلى متكلمين بعينهم). ويجري إعداد بيان بالنتائج في نهاية كل اجتماع للمنتدى.

[١ آب/أغسطس ٢٠٠٧]

المرفق الثاني - المشاركون في اجتماعات المائدة المستديرة
قائمة بالمشاركين حسب المنطقة

أفريقيا (١١ مشاركا)

اجتماع المائدة المستديرة الأول

الجلسة ١-١: الدكتور كين ساغوي، مدير إدارة تنمية الموارد البشرية في وزارة الصحة في غانا

الدكتورة آن فويا، مديرة الخدمات الصحية في وزارة الصحة في ملاوي

الجلسة ١-٢: السيد يوسف عمراني، مدير عام إدارة الشؤون السياسية في وزارة الشؤون الخارجية في المغرب

الجلسة ١-٤: السيد علي منصور، أمين الشؤون المالية في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية في موريشيوس

السيد سيفو كاوايا، منسق برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا في وزارة العمل بجمهورية الكونغو الديمقراطية

اجتماع المائدة المستديرة الثاني

المقرر العام لاجتماع المائدة المستديرة الثاني

سعادة البروفيسور عمر حمدون ديكو، وزير شؤون المغتربين الماليين والتكامل الأفريقي في مالي

الجلسة ٢-١: السيد عبد اللطيف فراي، نائب مدير الإدارة العامة لشؤون أوروبا في وزارة الشؤون الخارجية في تونس

الجلسة ٢-٢: السيد سيرينج ديه، مدير المستشارية في وزارة الشؤون الخارجية في السنغال

الجلسة ٢-٤: السيد كابا سنغاري، المستشار الفني في وزارة شؤون المغتربين الماليين والتكامل الأفريقي في مالي

اجتماع المائة المستديرة الثالث

الجلسة ٣-١: السيد صموئيل غواغوسيب، الأمين الدائم في وزارة الشؤون الداخلية في
ناميبيا

الجلسة ٣-٢: الدكتور إسحاق منسا - بونسو، مدير التخطيط والتنسيق في اللجنة الوطنية
لتخطيط التنمية في غانا

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٦ مشاركين)

اجتماع المائة المستديرة الأول

الجلسة ١-٢: السيد كارلوس رودريغيز بوكانيغرا، مستشار في سفارة كولومبيا لدى
مملكة بلجيكا ودوقية لكسمبرغ الكبرى وفي بعثة كولومبيا لدى الاتحاد
الأوروبي في بروكسل

الجلسة ١-٣: سعادة السيد أنطونيو أريناليس فورنو، السفير فوق العادة ومفوض غواتيمالا
لدى الاتحاد الأوروبي، ومملكة بلجيكا ودوقية لكسمبرغ الكبرى في
بروكسل

الجلسة ١-٤: السيدة آنا أوجينيا دوران، نائبة الوزير المكلفة بالشؤون السياسية والحوكمة
في كوستاريكا

اجتماع المائة المستديرة الثاني

الجلسة ٢-٢: السيد كارلوس غونزاليس غوتيريز، المدير التنفيذي لمعهد المكسيكيين
المغتربين في المكسيك

الجلسة ٢-٣: سعادة السيدة مارغاريتا إسكوبار، نائبة وزير الشؤون الخارجية في
السلفادور

اجتماع المائة المستديرة الثالث

الجلسة ٣-١: الدكتور ليستر ميجيا سوليس، سفير نيكاراغوا في بلجيكا

آسيا (٨ مشاركين)

اجتماع المائدة المستديرة الأول

المقرر العام لاجتماع المائدة المستديرة الأول

السيدة باتريشيا ستو. توماس، رئيسية بنك التنمية الفلبيني ووزيرة العمل السابقة في الفلبين

الجلسة ١-٢: السيدة روزاليندا بالدوز، رئيسة إدارة العمل الخارجي في الفلبين

الجلسة ١-٣: الدكتور حميدور راشد، مدير في وزارة الشؤون الخارجية في بنغلاديش

اجتماع المائدة المستديرة الثاني

الجلسة ١-٢: السيد ماريانيتو دي. روك، مدير إدارة رعاية العمال المهاجرين، الفلبين

السيد ديوا سي. غوينيغوندو، نائب حاكم البنك المركزي في الفلبين

الجلسة ٢-٤: سعادة السيد مانجايف سنغ بوري، أمين مساعد في الحكومة الهندية

اجتماع المائدة المستديرة الثالث

الجلسة ٣-٣: سعادة السيد إنريك أيه. منالو، سفير الفلبين لدى الأمم المتحدة في جنيف

الجلسة ٣-٤: الدكتور إندانغ سوليسيتانينغسيه، مدير تعزيز العمالة في الخارج، الوكالة الوطنية لتوظيف وحماية العمال في المهاجرين، إندونيسيا

أوروبا (١٧ مشاركا)

المقرر العام المعني بالمسائل الأفقية:

السيد جوزيف دو ويت، مدير مركز تكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية في بلجيكا

اجتماع المائدة المستديرة الأول

الجلسة ١-١: السيد مارك لوكوك، مدير عام الوحدة السياسية والدولية في إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة

- السيدة رينيه جونز - بوس، المدير العام لإدارة السياسة الإقليمية والشؤون القنصلية في وزارة الشؤون الخارجية في هولندا
- الجلسة ١-٢: السيدة مارتا رودريغيز - تاردوشي، المدير العام لشؤون الهجرة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إسبانيا
- الجلسة ١-٤: السيدة راشيل بياني، مستشارة لشؤون العدل والشؤون الخارجية في المثلثة الدائمة لدوقية لكسمبرغ الكبرى لدى الاتحاد الأوروبي
- السيد روبرت كيه. فيسر، المدير العام لإدارة التشريع والشؤون الدولية والهجرة في وزارة العدل في هولندا

اجتماع المائة المستديرة الثاني

- الجلسة ١-٢: السيدة تمارا زابالا أوتريلاس، رئيس وحدة شؤون المنظمات المتعددة الأطراف والاتحاد الأوروبي في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا
- الجلسة ٢-٢: السيدة مانيولا رامين أوسموندسن، منسقة مشروع الهجرة الدولية والتنمية في النرويج
- الجلسة ٢-٣: السيدة آيسي إليف تالو، البنك المركزي في تركيا
- السيد مارين مولوزاغ، نائب حاكم البنك الوطني في مولدوفا
- السيدة ماريا خواو أزيفيدو، رئيسة شعبة في إدارة العلاقات الدولية في بنك البرتغال في البرتغال
- الجلسة ٢-٤: السيد إيغور هاوستر، نائب المدير العام في الإدارة العامة للتعاون من أجل التنمية، بلجيكا

اجتماع المائة المستديرة الثالث

- الجلسة ٣-١: السيدة مارياتا رازي، وكيلة وزارة الخارجية في فنلندا
- الجلسة ٣-٢: السيد يواكيم ستيمنه، وزير دولة في وزارة المساعدة الإنمائية الدولية، والسيد أولا هنريكسون، المدير العام لإدارة الهجرة وسياسة اللجوء في السويد
- السيدة أنيتا بونديغارد، الوزيرة الدائمية السابقة لشؤون التعاون من أجل التنمية

- الجلسة ٣-٣ : سعادة السيدة ريجين دو كليرك، سفيرة المهجرة وسياسة اللجوء، المديرية التنفيذية للمنتدى العالمي المعني بالمهجرة والتنمية
- الجلسة ٣-٤ : السيد كيفن أوسوليفن، مدير شؤون سياسة المهجرة في الإدارة الوطنية للمهجرة في أيرلندا

المفوضية الأوروبية (٤ مشاركين)

- الجلسة ١-٤ : السيد جان لوي دو بروير، رئيس وحدة المهجرة واللجوء والحدود في الإدارة العامة لشؤون الحرية والأمن والعدالة التابعة للمفوضية الأوروبية
- الجلسة ٢-١ : السيد بيدرو دو ليمما، نائب المستشار الاقتصادي في بنك الاستثمار الأوروبي
- الجلسة ٣-١ : السيد روبرتوس روزينبيرغ، رئيس وحدة في الإدارة العامة للتنمية التابعة للمفوضية الأوروبية
- الجلسة ٣-٤ : السيد بيتر بوش، رئيس قسم المهجرة واللجوء في الإدارة العامة لشؤون الحرية والأمن والعدالة التابعة للمفوضية الأوروبية

المنظمات الدولية (١٢ مشاركا)

اجتماع المائدة المستديرة الأول

- الجلسة ١-١ : السيد جان بيير غارسون، رئيس شعبة المهجرة الدولية والعلاقات مع النظم الاقتصادية من غير الأعضاء التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- الدكتور جان يان، كبير العلماء الأخصائيين في مجال الرعاية الصحية والتوليد ورئيس الفريق العامل التقني المعني بالمهجرة في منظمة الصحة العالمية
- الجلسة ١-٢ : السيد إبراهيم عوض، مدير البرنامج الدولي للمهجرة في منظمة العمل الدولية
- الجلسة ١-٣ : السيد شاهد الحق، الممثل الإقليمي عن جنوب آسيا في المنظمة الدولية للمهجرة

اجتماع المائة المستديرة الثاني

الجلسة ٢-٢: السيد آرون كاشياب، مستشار في مجال تنمية القطاع الخاص لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجلسة ٣-٢: السيد ديليب راثا، اقتصادي أول ومدير فريق الدراسات المعني بآفاق التنمية - الهجرة والتحويلات المالية، التابع للبنك الدولي

الجلسة ٤-٢: السيدة ماريا أوتشوا - بيدو، مديرة إدارة الهجرة وشؤون العجر في المجلس الأوروبي

اجتماع المائة المستديرة الثالث

المقرر العام لاجتماع المائة المستديرة الثالث

السيد ريتشارد مانينغ، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الجلسة ٢-٣: السيد لوكا باربون، مدير الفريق المعني بالحد من الفقر التابع للبنك الدولي

السيد جيف ديتون جونسون، اقتصادي أول ومنسق أنشطة البحوث التي يجريها مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال اتساق السياسات

الجلسة ٣-٣: السيد بيتر سوزرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية

الجلسة ٤-٣: السيدة ميشيل كلين سولومون، نائبة مدير شعبة البحوث والاتصالات لشؤون سياسة الهجرة في المنظمة الدولية للهجرة

مناطق أخرى (٧ مشاركين)

اجتماع المائة المستديرة الأول

الجلسة ٣-١: السيد رونييه مانتا، مدير عام مؤسسة شركات توظيف اليد العاملة الأجنبية في مجال الزراعة في كيبك

البروفيسور فيليب مارتن من قسم الاقتصاد الزراعي في كلية العلوم الزراعية والبيئية في جامعة كاليفورنيا في ديفيز، الولايات المتحدة

السيد رينيه كريستوبال، رئيس الموارد من اليد العاملة الآسيوية والمتحدث باسم الرابطة من أجل احترام العمال المهاجرين

اجتماع المائدة المستديرة الثاني

الجلسة ٢-٢: السيدة آن فرانسواز لوفيفر، مستشارة رئيس لجنة الإدارة في معهد بنك المدخرات العالمي

الجلسة ٢-٤: السيد تشوكوو - ايميك تشيكيكي، المدير التنفيذي في المؤسسة الأفريقية من أجل التنمية

اجتماع المائدة المستديرة الثالث

الجلسة ٣-١: الدكتور دانا نجايمان سريسكانداراجاه، مدير استراتيجية البحوث في معهد بحوث السياسات العامة

الجلسة ٣-٤: السيد فنسنت ويليامز، مدير برنامج في مشروع جنوب أفريقيا للهجرة، جنوب أفريقيا